Phenix الفينيق
للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

القطاع الخاص في الأردن

التقرير الوطني حول مساءلة قطاع الأعمال

أحمد عوض - مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

شبكة المنظمات العربية غر الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة 1997 بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بروت عام 2000

ص.ب: 4792 / 14 - المزرعة: 5110 - 2070 - بيروت لبنان
هاتف: 00961319366 - فاكس: 009611815636

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بدعم من

Brot für die Welt
NORWEGIAN PEOPLE'S AID
Development and Peace CARITAS CANADA
People Change the World Diakonia

القسم الأول: السياق الاقتصادي والتنموي في الأردن

1.1 السوق المحلية، الاستثمارات، والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة

1.1.1 تحديات واحتياجات أهداف التنمية المستدامة في الأردن

التزم الأردن رسميا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية 2030، حيث قدمت الحكومة الأردنية التقرير الطوعي الوطني الأول حول أجندة التنمية المستدامة في العام 2017[1]، كما قام الأردن في وضع التنمية المستدامة حجر أساس في خططه وسياساته الوطنية[2]. وقد شكلت اللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي، بصفتها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الأردن. وعلى الرغم من ذلك، كانت فاعلية أدائها دون المستوى المطلوب والذي من المفترض أن يعمل على تحقيق ما هو نظري إلى واقع ملموس، كان هنالك فجوة كبيرة بين ما ورد في التقرير وبين ما نفذ على أرض الواقع[3]. بالإضافة إلى ذلك، ما زال الأردن يواجه العديد من العقبات الاقتصادية و التحديات التي تعيق تقدمه بالاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة.[4]

يعتبر الاقتصاد الأردني أحد أصغر الاقتصادات في الشرق الأوسط حجماً، كما أنه يواجه العديد من التحديات لا سيما العجز المتزايد في الميزانية، وتضخم القطاع العام، ومعدلات البطالة المرتفعة، وتزايد ظاهرة الفساد[5]. كما ساهم شح الموارد الطبيعية (مثل المياه والوقود) في اعتماد الحكومة الأردنية الشديد على الدين العام والمساعدات الخارجية في موازنتها العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد اللاجئين أحدث ضغوطاً كبيرة على الاقتصاد الأردني، حيث بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما يزيد على 2.9 مليوني لاجئ، ما يجعل الأردن أكبر دولة مضيفة للاجئين على مستوى العالم بالمقارنة مع حجم سكانها. كما تعد التقديرات غير الرسمية لعدد اللاجئين في الأردن أعلى من ذلك بكثير، ويمكن ملاحظته من خلال زيادة عدد السكان من سبعة ملايين نسمة في حزيران من عام 2011 إلى ما يقارب 11 مليون نسمة في حزيران 2021.[6]

تفاقمت المشاكل الاقتصادية في الأردن بسبب الأزمات المالية العالمية وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، حيث شهدت البلاد نموًا ثابتًا من عام 2000 إلى عام 2009 (بمتوسط 6.5٪ سنويًا). وقد أدت الأزمة المالية لعام 2008 والأحداث التي أعقبت الربيع العربي عام 2011 إلى تراجع التجارة والسياحة والتي لم يتعاف الاقتصاد المحلي منها لغاية الآن[7]. جميع هذه العوامل أدت إلى تراجع الاقتصاد الوطني مع توقعات بتفاقم التحديات الاقتصادية الحالية التي سببتها جائحة كورونا. حيث انكمش الاقتصاد الأردني بنسبة 1.6٪ خلال عام 2020[8]، وبلغ معدل البطالة 24.7٪[9]، وارتفع الدين العام إلى 47 مليار دولار أمريكي مشكلاً ما نسبته 107 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية آذار 2021. [10]

تعاني التنمية في الأردن العديد من التحديات التي تعيق تنفيذها بالشكل المطلوب، ولكنها ليست جميعها اقتصادية. كما أن هناك العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية، فقد كان للأردن تسعة رؤساء وزراء مختلفين في السنوات العشر الماضية، وكان متوسط الفترة الزمنية التي يستلم فيها كل رئيس وزراء 445 يومًا فقط[11]. وهذا يعد عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ الخطط الوطنية الاستراتيجية طويلة المدى، حيث يتم استبعاد السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة كلما تم تعيين رئيس وزراء جديد. على سبيل المثال، صاغ رئيس الوزراء السابق عمر الرزاز خطة النمو الاقتصادي الأردني، التي حلت محل استراتيجية سلفه هاني الملقي 2018-2022، والتي حلت بدورها محل سياسة رؤية الأردن 2025 التي تم تطويرها في عهد رئيس الوزراء عبد الله النسور. فإن الثابت الوحيد في السياسة الاقتصادية الأردنية هو الانصياع للتقشف الذي يفرضه دائنوه الدوليون وصندوق النقد الدولي، وقد انتهج الأردن بشكل عام سياسات نيوليبرالية منذ أواخر الثمانينيات، ومن أبرز السياسات النيوليبرالية الذي اتخذتها الحكومة الأردنية إجراءات الخصخصة وإلغاء القيود وخفض الحواجز التجارية.[12] الثابت الأساسي في مسار تطوير وتطبيق السياسات الاقتصادية خلال العقود

الثلاثة الماضية تركزت على إنفاذ برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي وقعها مع صندوق النقد الدولي، حيث كانت تحمل مسميات مختلفة، وبلغت سبعة برامج، كان جوهرها تطبيق السياسات التقشفية[13]، وكانت تدخلات الحكومات المختلفة تتركز على اختيار المواعيد الأكثر ملاءمة لتطبيق هذه السياسات.

2.1.1 نهج الحكومة الأردنية تجاه الأعمال والاستثمار

يعتبر خطاب الحكومة الأردنية في ما يتعلق بقطاع الأعمال والمستثمرين داعماً لمصالح قطاع الأعمال. وفقًا لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، تشتمل الخطط الاقتصادية الأردنية على رؤية لتخفيف العبء عن القطاع العام المتضخم من خلال مزيج من تشجيع نمو الاستثمارات الأجنبية والشركات المحلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال رفع القيود والحوافز الضريبية[14]. للاستثمار الأجنبي أهمية خاصة للأردن كدولة نامية، فإن جذب المستثمرين أولوية واضحة للحكومة الأردنية. ضمن ملفات القطاع العام التي أعدتها هيئة الاستثمار الأردنية، عملها على تحفيز وتنشيط الاستثمارات في المملكة وتنظيم عمل المناطق التنموية والمناطق الحرة في مختلف أنحاء المملكة الأردنية، وصفت الحكومة نفسها مرارًا وتكرارًا بأنها موجهة نحو قطاع الأعمال، مشيرة إلى أنها تمنح المستثمرين «معاملة السجادة الحمراء» جنبًا إلى جنب مع حزم الاستثمار الجذابة[15]. علاوة على ذلك، أظهرت نظرة عامة على منشورات هيئة الاستثمار الأردنية وعودًا بمعاملة تفضيلية للمستثمرين من حيث تقليل حجم المعلومات المطلوبة من المستثمر في ما يتعلق بمسؤولياته نحو حقوق الإنسان أو قوانين العمل أو اللوائح البيئية أو التنمية المستدامة[16].

تعززت صلاحيات هيئة الاستثمار الأردنية بإقرار قانون الاستثمار رقم (30) لعام 2014[17]، الذي حدد الحوافز والمزايا للمستثمرين، وأشار بشكل عابر إلى سلطة هيئة الاستثمار الأردنية لفرض القوانين البيئية في المملكة. ويوفر إطار الحوافز والمزايا المتاحة للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين وللمشاريع الاستثمارية الذي وضعه قانون الاستثمار الأردني، مجموعة واسعة من الإعفاءات والخصومات على ضريبة الدخل وضريبة المبيعات والرسوم الجمركية للاستثمارات داخل أو خارج المناطق التنموية والمناطق الحرة. ولغايات تطبيق أحكام قانون الاستثمار، يعامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني.

حيث تم إنشاء العديد من مناطق التنمية المتخصصة في جميع أنحاء الأردن لاستضافة الشركات متعددة الجنسيات، إذ يتم منح الاستثمارات الموجودة في هذه المناطق مزايا خاصة. وتتمتع الاستثمارات الأجنبية في المناطق التنموية والمناطق الحرة بملكية أجنبية كاملة (بنسبة 100٪) في جميع القطاعات وعملية مسهلة للحصول على التأشيرات والتصاريح وشتى أنواع الإعفاءات الضريبية.

3.1.1. غياب التعهدات والالتزامات من قبل قطاع الأعمال في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة

لم تقدم أي شركة في الأردن على تعهدات طوعية لمساعدة الأردن في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، تعد المماكة واحدة من 11 دولة رائدة في جميع أنحاء العالم تم فيها إطلاق مبادرة SDG Impact Jordan («تأثير التنمية المستدامة»). تهدف هذه المبادرة ضمن مشروع أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بناء مجموعة من الفرص الاستثمارية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة في الأردن، ودفع تدفقات رأس المال نحو هذه الفرص، من خلال القيام بحملات نشر الوعي، وبناء قدرات الشركات على قياس آثارها وإدارتها، وإصدار تقارير[18]. ومن غير الواضح ما إذا كان المشروع سوف ينجح بتغيير ثقافة الأعمال في الأردن أم لا. وكما أظهرت الدراسات، رغم أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست مفهوماً غربيًّا في الأردن، إن أغلب الشركات المحلية تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات نشاطًا متعارفًا عليه يتماشى مع التقاليد الأردنية ويأتي من باب الإحسان، ولا ينبع من وجود وعي عن أهمية التنمية أو دور قطاع الأعمال في المجال التنموي، وبالتالي ليس نهجًا استراتيجيًّا لتحقيق التنمية[19].

4.1.1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الأعمال في الأردن

لقد شهد الأردن خلال السنين الماضية على تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر[20]، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الأردن بنسبة 4٪ لتصل إلى 900 مليون دولار أمريكي، وقد انخفضت من 4.99٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى 1.89٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019. وعلى الرغم من الانخفاض الإجمالي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد حدثت زيادة في المشاريع الاستثمارية الجديدة في الأردن من 728 مليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 2,290 مليون دولار أمريكي في عام 2019.

ومن أجل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعت الحكومة عام 2019 خططًا لمشاريع بنية تحتية واسعة النطاق (مثل مشاريع في قطاعات المياه والنقل والطاقة النووية)، والتي ستطلب الحكومة الأردنية من خلالها تمويلات أجنبية وخاصة لتنفيذها. تتنوع القطاعات التي يعمل فيها المستثمرون الأجانب والشركات الممولة في الأردن، لكنها تشمل في الغالب الأجهزة الكهربائية والإسمنت والكابلات والصلب والحديد والاتصالات والتكنولوجيا والفنادق والمستشفيات. مع ذلك، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن قد تم جذبه بشكل رئيسي من قبل القطاع الصناعي ولا سيما من قبل المناطق الصناعية والمدن الحرة والشركات التي تم خصخصتها[21]. على سبيل المثال، تم إنشاء العديد من شركات النسيج في المناطق الحرة ولكن غالبية العمال الذين توظفهم هذه الشركات بما يقارب (75٪ من 600000 عامل) هم عمال مهاجرون، يعملون بأجور منخفضة ويتعرضون لانتهاكات عمالية ويعملون بظروف غير لائقة[22].

يمتلك الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن القدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ أنه قد يوفر التمويل الذي تشتد الحاجة إليه لبناء البنية التحتية الاقتصادية والرعاية الصحية. لكن حتى يلعب الاستثمار الأجنبي هذا الدور التنموي، يجب على الحكومة بناء إطار فعال للمساءلة ووضع آليات المساءلة المتعلقة بالمؤسسات الخاصة ومسؤولياتها، إذ إن افتقار الأردن إلى التنظيم الحكومي الفعال يسمح للمؤسسات الممولة من الخارج بتوظيف قوة عاملة في الغالب غير أردنية في ظل ظروف عمل غير لائقة، وهذا يتناقض مع مبادئ التنمية. وأحد الحلول لهذه القضية قد يأتي من استخدام أدوات متعلقة بمسؤولية ومساهمات المستثمرين (performance requirements) حيث تهدف متطلبات الأداء إلى استخلاص الفوائد المحلية من الاستثمار من أجل تعزيز الترابط بين الاستثمار الأجنبي ومسارات التنمية الوطنية، ويوجد منها عدة أنواع، مثل المتطلبات التي تهدف إلى تعزيز القدرة المحلية في القطاع المنظم نفسه، والمتطلبات التي تهدف إلى بناء روابط خلفية أو أمامية من قطاع منظم، ومتطلبات تفرض على الشركات الخاضعة للتنظيم لتحسين النتائج الاجتماعية، ومتطلبات تهدف إلى المساهمة في توازن الاقتصاد الكلي. ومن أحد العوائق التي تقف بطريق وضع أدوات متعلقة بمسؤولية ومساهمات المستثمرين هي اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة، التي تمنع استخدام العديد من هذه الأدوات، كما أن المشاركين في إجماع واشنطن (Washington Consensus) الذي عقد في عام 1989 ادّعوا أن استخدام أدوات متعلقة بمسؤولية ومساهمات المستثمرين له تأثير ضار بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. لكن رغم ذلك، أظهرت الدراسات الاقتصادية أن هذه الأدوات كان لها أثر إيجابي بارز في تحسين اقتصاد العديد من الدول، مثلاً في الهند واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان[23]. ولهذا السبب، قد تنجح الحكومة الأردنية في تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال استخدام أدوات متعلقة بمسؤولية ومساهمات المستثمرين بشكل عادل لإنتاج تأثيرات دون تعريض الجدوى الاقتصادية للاستثمارات للخطر.

5.1.1. قطاع الأعمال المحلي في الأردن

وفقًا لبيانات تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي حول اللوائح والضرائب (regulations and taxes) في الأردن، فإن الوقت الذي قضته الإدارة العليا في التعامل مع متطلبات التعليمات الحكومية كان 0.4٪ فقط، مقارنة بـ 4.2٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و8.4٪ في جميع أنحاء العالم[24]. يشير ذلك إلى أن اللوائح الحكومية في الأردن أكثر مرونة، حيث أنها أقل استهلاكًا للوقت بالنسبة للشركات من البلدان المجاورة لها بنحو 10 مرات، وأقل من المتوسط العالمي بأكثر من 21 مرة. وبالمثل، حددت 11٪ فقط من الشركات الأردنية أن تراخيص الأعمال والتصاريح تشكل عائقاً رئيسياً مقارنة بحوالي 18٪ من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[25]. ولكن يجب الأخذ بالاعتبار أن تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي قد اتهم باستخدام بيانات غير

دقيقة، وصدر بيان في عام 2020 معترف به من قبل البنك الدولي، يشير إلى وجود اختلافات في بيانات بعض الدول في عام 2018 و2020 [26]، لكن الأردن لم تكن إحدى الدول التي وجد في بياناتها اختلافات. أما على أرض الواقع، تشتكي الشركات التي تعمل في الأردن من مستويات عالية من البيروقراطية[27] ومن أنظمة غامضة[28].

أشارت أوساط حكومية إلى عدم فاعلية قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم 31 لسنة 2014 في توسيع الشراكات مع القطاع الخاص، وتركزت معظم تعديلات لجنة الاقتصاد والاستثمار في القانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص على إصلاح ضعف الصياغات القانونية الواردة في اقتراح القانون الوارد من الحكومة إلى مجلس النواب. وهنالك جانب ملموس في مواد القانون تعد خطوات إصلاحية وتجاوزًا للعديد من العقبات البيروقراطية التي كان يتضمنها قانون الشراكة المعمول به حاليًّا والذي سيتوقف العمل به بعد إقرار القانون الجديد. ولكن مقترح القانون لم يحدد القطاعات التي يحظر فيها عمل شراكات بين القطاعين العام والخاص، وهذا مقلق لأن الشركات الخاصة لا ينبغي أن تقوم بدور القطاع العام، خاصة في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم والأمن.

تم خصخصة العديد من القطاعات على مدى العقود القليلة الماضية في الأردن، في محاولة منها لخفض الدين العام، لا سيما في قطاعات الاتصالات والمياه والنقل وغيرها من القطاعات الأساسية[29]. ونظرت المملكة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتقليل التكلفة المالية للمشاريع، وتم الاعتماد على الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإعادة بناء المطار، وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية، وإنشاء مزارع الرياح في جميع أنحاء المملكة، بالإضافة إلى تحديث الموانئ[30].

ومع ذلك، واجه انتشار مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص انتقادات بسبب الفساد وانعدام الشفافية. القطاع الخاص ليس بمنأى عن الفساد، إذ إن الدراسات الدولية بينت أن القطاعات الخاصة الأكثر فسادًا على المستوى العالمي هي النفط والغاز والبناء[31]، ومن أبرز أشكال الفساد في كلا القطاعين العام والخاص هي: الكسب غير المشروع والمحسوبية والاحتيال والسرقة والاختلاس[32]. يعتبر الفساد بكل أشكاله من أبرز المعيقات في المسيرة التنموية في الأردن، وهذه الظاهرة ساهمت في تفاوت العملية التنموية في المحافظات الأردنية، خاصة في المناطق النائية. وفي عام 2014، عبّر رئيس هيئة مكافحة الفساد بأن الفساد الخاص أسوأ من الفساد العام، وأن الأمور اختلطت ببعضها أثناء سنوات الخصخصة، كما أضاف أن بعض الفاسدين استغلوا الثغرات التي شابت القوانين وغياب المساءلة في ذلك الوقت[33]. لقد أحال مجلس هيئة مكافحة الفساد عدة ملفات متعلقة بشركة مناجم الفوسفات الأردنية التي تم خصخصتها في عام 2006، وفي عام 2013 شكلت «لجنة تقييم الخصخصة» بهدف مراجعة كل عمليات الخصخصة واستنتجت هذه اللجنة أن العديد من الشركات لم تنسجم مع الممارسات الفضلى في التنفيذ، ومن ضمنها شركة توليد الكهرباء وشركة الإسمنت وشركة الفوسفات[34].

منذ عام 2008، أصدرت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد سلسلة من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد[35]. قام الأردن بتحديث قوانين مكافحة الفساد وتعهد بالعديد من تدابير مكافحة الفساد في أعقاب قمة مكافحة الفساد في عام 2016[36]، لكن لا تزال آليات الأردن لفرض الشفافية والمساءلة ضعيفة نسبياً، ولا يزال هناك درب طويل أمام الأردن للوصول إلى شفافية حقيقية وترجمة شعارات مكافحة الفساد إلى إجراءات إصلاحية فعالة، فإن صنع برنامج فعال لمكافحة الفساد في الأردن يتطلب التعاون بين القطاعين العام والخاص[37]. وبالتالي، من الواضح أن الدولة يجب أن تلعب دورًا محوريًّا في ضمان الشفافية، ومساءلة الشركات، وتوجيه قطاع الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة وتطبيق حقوق الإنسان.

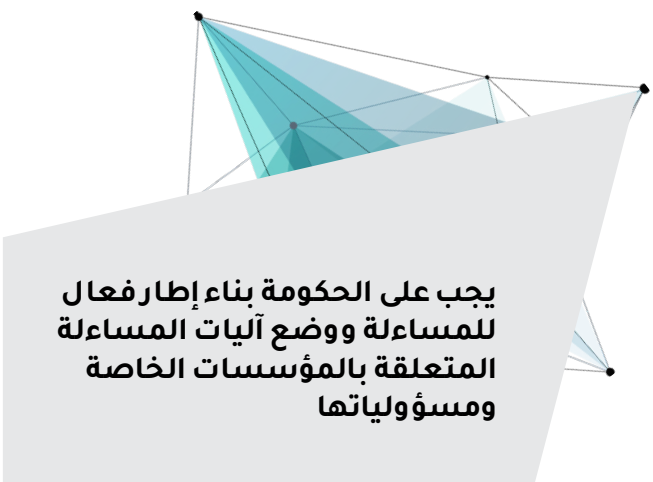

يجب على الحكومة بناء إطار فعال للمساءلة ووضع آليات المساءلة المتعلقة بالمؤسسات الخاصة ومسؤولياتها

2.1. دور الحكومة الأردنية في مساءلة قطاع الأعمال

بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي، فقد اتبعت الحكومة الأردنية بشكل عام استراتيجية نمو مدفوعة بالتصدير مع التركيز على الاستثمار الذي يدعم نمو الصادرات بشكل مباشر أو غير مباشر بدلاً من الاستثمارات التي تدعم القطاع المحلي غير القابل للتداول.

وقع الأردن على عدد كبير من اتفاقيات الاستثمار الدولية، كما أنه التزم بالعديد من اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) أكثر من أي دولة عربية أخرى في العالم. وعلى الرغم من موقعه كأحد أكثر الاقتصادات انفتاحًا وتحررًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن التدفقات التجارية في الأردن تمتاز بعجز تجاري ثابت. إذ بلغ حجم العجز في الميزان التجاري في عام 2020 ما يقارب 4692.9 مليون دينار[38] - [39]، وبذلك بلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 15,2 من الناتج المحلي الإجمالي.[39]

يمكننا القول إن التزام الأردن بالعديد من معاهدات الاستثمار يعتبر جزءًا من الاهتمام بتحقيق التنمية حيث يمكن لمعاهدات الاستثمار أن توجه قدرات الدولة على تشكيل أنظمتها بطرق يمكن من خلالها تعزيز التنمية. وعلى الرغم من أن اتفاقيات التجارة الحرة توصي بالممارسات التي تعزز التنمية، لضمان الشفافية والتطبيق الأمثل للعمل والأخذ بالاعتبارات البيئية، إلا أن النتائج على أرض الواقع تختلف إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، كانت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن لعام 2001 من بين أولى الاتفاقيات في المنطقة التي تضمنت معايير العمل والبيئة في نص الاتفاقية وليس كملاحق. جاءت الاتفاقية في أعقاب اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ)، والتي سمحت للمنتجات الإسرائيلية بالوصول بدون حصص إلى السوق الأمريكية. مع ذلك، وعلى الرغم من ادعاءات اتفاقية التجارة الحرة بالتأكيد على أن شروط العمل والبيئة سيتم إنقاذها، إلا أن الواقع هو أن الشركات داخل «الكويز» QIZ (المناطق الصناعية المؤهلة) والمناطق التنموية الأخرى في الأردن قد ارتكبت انتهاكات عديدة دون مواجهة أية تداعيات[40]. وبالرغم أن العديد من معاهدات الاستثمار تقود قدرة الدولة على التدخل من أجل تحفيز استثمارات تتناسب أكثر مع تحقيق أهداف التنمية،

إن مسألة تضمين المعايير المتعلقة بالعمل والبيئة لها إشكالياتها، فهناك دراسات تشير إلى أن امكانية استخدام الاتفاقيات بشكل وقائي ضد مصالح الدول النامية بينما فائدتها في تعزيز الالتزامات بشروط العمل والبيئة ليست واضحة[41].

ومن الجدير بالذكر، أن الأردن يعتبر من أوائل الدول العربية التي وقعت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل اللائق، حيث وقعت المملكة على 7 اتفاقيات من بين 8 اتفاقيات أساسية، وصادق على 24منها، كما صادق على معظم معاهدات حقوق الإنسان الدولية[42]. ولكن النظام التشريعي الأردني الذي يرعى الحق في العمل وحقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة (مثل حرية تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية، والحق في الحماية الاجتماعية) يفتقر إلى الحماية الكافية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من التزام الأردن دولياً بهذه الاتفاقيات وما يتضمنه الدستور من مبادئ تعزز حق المرأة في المساواة، وحق العمال في حرية تكوين الجمعيات والتجمع، وحق الأفراد في حرية التعبير وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المهاجرين واللاجئين، إلا أن القوانين الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان تفعل ذلك بطريقة غير فاعلة، ودون إطار متماسك لحقوق الإنسان منصوص عليه بشكل مباشر في القانون الوطني. بالتالي، فإن الحقوق الأساسية مثل الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في المفاوضة الجماعية ليست محمية ضمن الإطار القانوني. بينما ينص قانون الضرائب الأردني على إعفاءات معينة لشركات القطاع الخاص التي تقوم بأنشطة خيرية، لكن لا يوجد قوانين تتناول صراحة مساءلة الشركات.

اما في ما يتعلق بالقوانين البيئية، فإن القانون الأساسي المتعلق بالبيئة في الأردن هو قانون حماية البيئة (رقم 52 لعام 2006)[43]. وتنص المادة 4 منه على أن وزارة البيئة ملزمة بوضع البرامج اللازمة لتحقيق «التنمية المستدامة» للمشاريع، بما في ذلك المشاريع التعدينية (المادة 4 د)، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه البيئة الأردنية[44]، والتي تتضمن ارتفاع مستوى التلوث ونقص عام في الالتزام بالمعايير البيئية، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 41٪ من إجمالي مساحة الأردن يمكن وصفها بأنها «متدهورة»، ما يقلل من ملاءمتها وصلاحيتها للزراعة[45].

وما يزيد الطين بلة، أنه حتى عندما تحمي القوانين المحلية حقوق الإنسان ومبادئ التنمية، فإن السلطات غالباً ما تكون عاجزة عن إنفاذ القانون. كما أدى نقص التمويل إلى تقليص قدرة الدولة على إنفاذ القوانين الحالية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والقوانين البيئية والسياسات التي تشجع التنمية البشرية المستدامة. فعلى سبيل المثال، كان عدد مفتشي العمل المعينين من قبل وزارة العمل (وهي الجهة المسؤولة عن إنفاذ قوانين العمل المحلية وظروف العمل اللائق) غير كاف لرصد الانتهاكات العمالية. وغالباً ما لم يتم الالتزام بمعايير الحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي ومعايير السلامة والصحة المهنية وغيرها من المعايير، لأن العقوبات التي تفرضها وزارة العمل على هذه الانتهاكات لم تكن كافية لردع مرتكبيها. كما أن مفتشي العمل لا يولون بعض القضايا المتعلقة بالانتهاكات العمالية مثل إساءة معاملة عاملات المنازل وغيرها اهتمامًا كبيرًا، بينما تنطبق معايير العمل نظريًّا على كل من القطاعين المنظم وغير المنظم. كما أن وزارة العمل تفتقر إلى القدرة على مراقبة الانتهاكات في أماكن العمل وتوفير تدابير الحماية التي من المفترض أن يوفرها قانون العمل لعمال المنازل أو العاملين في القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى ظروف عمل قاسية على العاملين وبالأخص على العمالة المهاجرة[46].

يعتبر الافتقار إلى الشفافية في القطاع الخاص كما هو منصوص عليه في القانون الأردني تحديًا كبيرًا نحو تحقيق مساءلة قطاع الأعمال. حيث يُلزم القانون الحالي الشركات المساهمة العامة والشركات الأجنبية العاملة في الأردن بالإفصاح عن حساباتها وتقاريرها المالية السنوية[47]. حيث خلت خطط التنمية الوطنية في الأردن من أي ذكر لمساءلة الأعمال أو لدور الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، لم تبادر الأردن إلى إعداد خطة عمل وطنية وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. لذلك، وعلى الرغم من التزام المملكة باتفاقيات حقوق الإنسان والعمل الدولية، إلا أن هناك فجوة ملحوظة بين ما يتم اعتماده في الخطط الوطنية الأردنية عما يطبق على أرض الواقع.

خلت خطط التنمية الوطنية في الأردن من أي ذكر لمساءلة الأعمال أو لدور الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، لم تبادر الأردن إلى إعداد خطة عمل وطنية وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. لذلك، وعلى الرغم من التزام المملكة باتفاقيات حقوق الإنسان والعمل الدولية، إلا أن هناك فجوة ملحوظة بين ما يتم اعتماده في الخطط الوطنية الأردنية عما يطبق على أرض الواقع.

القسم الثاني: دراسة حالة شركة لافارج الإسمنت الأردنية

من أجل تحليل الثغرات في إطار المساءلة الوطنية واستدامة الأعمال في الأردن بشكل نقدي، سوف يقدم هذا التقرير دراسة حالة أزمة شركة لافارج الإسمنت الأردنية.

2.1 المقدمة

في بداية تأسيسها، كانت لافارج الإسمنت الأردنية شركة وطنية، وكان يطلق عليها شركة مصانع الإسمنت الأردنية، والتي تأسست كشركة مساهمة عامة عام 1951، واعتبرت من أوائل وأكبر الشركات الصناعية في الأردن. حيث تم إنشاء مصنع ومكتب رئيسي في بلدة الفحيص، والتي تم اختيارها لقربها من مصادر المياه وقربها من العاصمة عمان، بالإضافة إلى الظروف الجيولوجية للأرض، ما جعلها مناسبة لتصنيع الإسمنت[48].

بدأ تشغيل أول خط إنتاج الإسمنت في عام 1954، ولكن مع زيادة الطلب على الإسمنت والازدهار العمراني، تمت إضافة أربعة خطوط إنتاج، وتم إنشاء مصنع جديد للإسمنت الجنوبي في منطقة الرشادية في عام 1981. حققت شركة مصانع الإسمنت في ذلك الحين أرباحًا طائلة كونها تحتكر صناعة الإسمنت في الأردن، وقد كان قرار خصخصة الشركة مثيرًا للجدل وبالأخص من قبل العاملين فيها والمجتمع المحلي على حد سواء. ومن الجدير بالذكر، بأن شركة مصانع الإسمنت هي أول شركة شرعت الأردن خصخصتها ضمن سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي[49].

في عام 1988، تم اختيار مجموعة لافارج الفرنسية «كشريك استراتيجي» في شركة مصانع الإسمنت لتشتري أسهم الحكومة الأردنية فيها، والتي بلغت حصتها 36٪ في الشركة[50]. وقد كانت هذه الخطوة بمثابة دخول مجموعة لافارج إلى السوق الأردني، حيث تم تغيير اسمها وتسجيل علامتها التجارية من مصانع الإسمنت الأردنية إلى لافارج الإسمنت الأردنية. قامت لافارج بتوسيع سيطرتها على قطاع مواد البناء الأردني في عام 2008 عندما استحوذت على 51٪ من مجموعة العالول وهي إحدى أكبر شركات الخرسانة في الأردن في ذلك الوقت[51]. وفي عام 2015، اندمجت لافارج مع مجموعة هولسيم ومقرها سويسرا لتشكل أكبر شركة لصناعة الإسمنت تعمل في أكثر من 80 دولة حول العالم، 25 منها في الشرق الأوسط وأفريقيا[52].

تمتلك مجموعة لافارج هولسيم حاليًا 50.3٪ من الشركة الأردنية، ويملك صندوق التقاعد الحكومي 21.8٪ و10٪ أخرى يملكها مستثمرون أفراد[53]. وتمتلك لافارج مصنعين للإسمنت في الأردن أحدهما في الفحيص والآخر في الرشادية، بالإضافة إلى تسعة مصانع خرسانة منتشرة في جميع أنحاء المملكة، ومحطة لتصدير الإسمنت في العقبة[54]. وقد توقف مصنع الإسمنت في الفحيص عن الإنتاج في عام 2013، بينما توقفت عملية التعبئة والطحن في الفحيص في عام 2016 بسبب خسائر الشركة المالية في مواجهة مقاومة المجتمع المحلي لاستخدام الفحم البترولي في الإنتاج[55].

على الرغم من حقيقة أن لافارج هولسيم عضو في العديد من المبادرات والتحالفات العالمية التي تهدف إلى تطوير المجتمعات المحيطة وبيئة الأعمال، بما في ذلك الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)[56] – لكنه تم اتهام مجموعة لافارج هولسيم مرارًا وتكرارًا بانتهاك المعايير القانونية والأخلاقية المحلية والدولية من قبل النقابة العامة لعمال البناء (GTUCW)[57]، والمنظمات غير الحكومية المحلية مثل جمعية الفحيص لحماية البيئة[58]، والمجتمع المحلي الذين رفعوا دعاواهم في المحاكم المحلية[59]. على الرغم من أن بيان مهمة لافارج يعلن الحرص على الصحة والسلامة وعدم إغفال البيئة[60]، لكن أعمالها على أرض الواقع تثير الشكوك حول هذه الادعاءات.

اتُهمت لافارج الإسمنت الاردنية من قبل النقابات العمالية ووزارة العمل بانتهاك قوانين العمل في الأردن، وتعريض العمال لظروف عمل سيئة وانتهاك حقوقهم، بالإضافة إلى التمييز ضد العاملات المحليات ودفع أجور أقل من العمالة المهاجرة، وخرق النقابات، والتلوث البيئي، وانتهاك قانون البيئة الأردني وغيرها الكثير. عدم التوصل إلى اتفاق ما بين النقابات العمالية من جهة ووزارة العمل من جهة أخرى إلى الفشل في إخضاع لافارج هولسيم إلى المساءلة القانونية الشفافة. وفي عام 2018، أعلنت الشركة إعسارها في محاولة لتجنب

التصفية[61]، وتخوض حاليًّا معركة قانونية حيث يتم استئناف إعلان إعسارها، ما يتلاءم مع تاريخها الطويل في خوض المعارك القانونية[62].

وبحال خسارة لافارج هوليسم معركتها القانونية، سوف تصبح غير قادرة على إعلان إعسارها، حيث يتوجب عليها الدخول في عملية قانونية طويلة المدى مع دائنيها كالبنوك، ومنظمات المجتمع المدني، والبلديات، وكذلك العمال السابقون[63]. كما أنها اضطرت لدفع 45 مليون دينار أردني من 2011 إلى 2019 في التسويات المتعلقة بالمخالفات البيئية[64]. ولكن ما يزال غير واضح لغاية الآن هو ما إذا كانت ستتحمل المسؤولية الكاملة عن الأضرار التي ألحقتها بالمجتمع المحلي والبيئة والعاملين فيها أم لا[65]؟

ومن أجل التخفيف من خسائرها المالية الكبيرة (47.5 مليون دينار في صافي الخسائر اعتبارًا من عام 2019)، اختارت لافارج الأردن البدء في خطط إعادة الهيكلة، ما جعلها تستغني عن 300 موظف من موظفيها، والسعي لإلغاء استحقاقاتهم المالية وتقاعدهم المبكر. وفي كانون الأول من عام 2017، أصدرت النقابة العامة لعمال البناء في الأردن بيانًا استنكرت فيه قرار الشركة باعتباره انتهاكًا لقانون العمل الأردني[66]. لقد مهدت الاحتجاجات والاضطرابات المنظمة، جنبًا إلى جنب مع تدخلات وزارة العمل[67]، الطريق إلى عقد تسوية بين الإدارة والموظفين السابقين المسرحين من العمل[68] والتي لم ترضهم بالشكل المطلوب[69].

عرض القسم السابق قضية لافارج الإسمنت الأردنية بشكل عام، وسوف تعرض الأجزاء التالية القضية بمزيد من التفصيل، وتحلل الطرق التي تبرز فيها حالة لافارج الفجوات في الهياكل التنظيمية الوطنية الأردنية. وفي النهاية سوف يتم تقديم منظور إصلاحي لالتزام الأعمال التجارية بالاستدامة في الأردن، بالإضافة إلى توصيات لبناء إطار قوي للمساءلة في مجال الأعمال، بالاسترشاد بمبادئ حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، التي تنص على تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف».

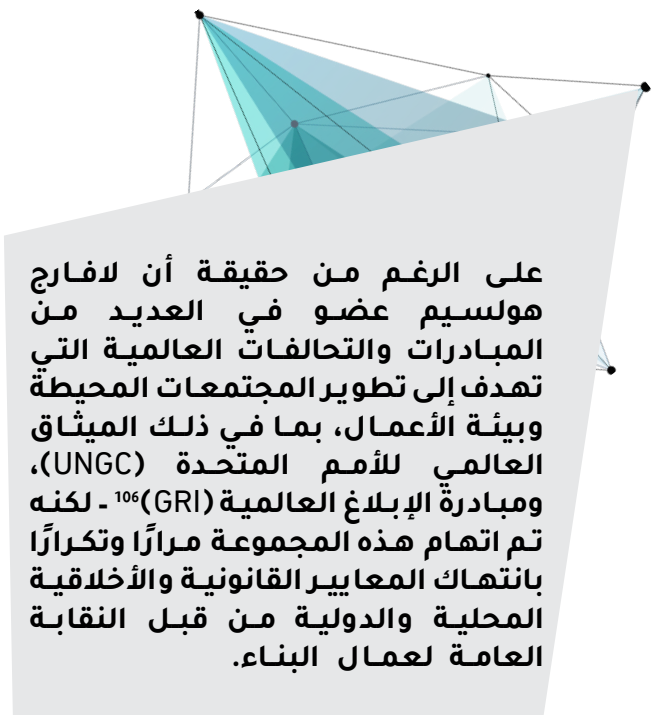

على الرغم من حقيقة أن لافارج هولسيم عضو في العديد من المبادرات والتحالفات العالمية التي تهدف إلى تطوير المجتمعات المحيطة وبيئة الأعمال، بما في ذلك الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)، ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)[106] - لكنه تم اتهام هذه المجموعة مرارًا وتكرارًا بانتهاك المعايير القانونية والأخلاقية المحلية والدولية من قبل النقابة العامة لعمال البناء.

2.2 الاعتبارات الاقتصادية لتأثير شركة لافارج على التنمية المستدامة

1.2.2. المساهمة في قاعدة الضرائب الوطنية

سمحت قوانين الضرائب الجديدة لشركة لافارج الأردن بتأجيل ضرائبها في عام 2015 ودفع الضرائب المتأخرة التي تدين بها على مدى بضع سنوات. وفقًا لآخر تقرير سنوي للمساهمين. دفعت لافارج الأردن 84 مليون دينار أردني كضرائب اعتبارًا من عام 2019. ولا تزال لافارج الأردن تسدد الالتزامات الضريبية المستحقة المؤجلة. أما فيما يتعلق بمساهمتها في التنمية المحلية، كانت هناك بعض نقاط الخلاف بين لافارج الأردن والبلديات. ففي عام 2014، سحبت بلدية الفحيص بشكل مؤقت رخصة التشغيل من معمل لافارج للإسمنت الأردن في الفحيص، بسبب عدم دفع الشركة رسومها للبلدية[70].

2.2.2 المساهمة في القطاعات الإنتاجية

في حين أن شركة لافارج الإسمنت الأردنية هي أقدم شركة صناعية في الأردن، فقد تم تقليص مساهمتها في القطاعات الإنتاجية بسبب قيام الشركة برفع أسعار الإسمنت ومواد البناء الأخرى إلى مستويات عالية غير مسبوقة خلال سنوات عديدة. حيث أثر ارتفاع تكلفة مواد البناء سلباً على قطاعي البناء والصناعة في الأردن. وعلى الرغم من وعود مجموعة لافارج لهيئة الاستثمار الأردنية بتقديم مواد عالية الجودة وبأسعار منخفضة إذا تم منحها منصب الشريك الاستراتيجي، قامت الشركة برفع سعر الإسمنت بنسبة 42٪ من عام 2000 إلى 2005 على الرغم من زيادة تكاليف الإنتاج المقدرة بنسبة 3٪ خلال نفس الفترة الزمنية. علاوة على ذلك، رفضت لافارج القرارات الحكومية السابقة لتحديد الأسعار، مفضلة تحديد سعر الإسمنت المناسب لها. ولم ينخفض سعر الإسمنت إلا في عام 2009 عندما تمكنت شركات الإسمنت الأخرى من اختراق السوق بعد سنوات عديدة من احتكار لافارج لصناعة الإسمنت. وبحلول عام 2011، وبعد سنوات من تحقيق أرباح كبيرة بسبب استراتيجية الشركة لخفض عدد الموظفين وزيادة الأسعار، بدأت أرباح شركة لافارج الإسمنت الأردنية تتحول إلى خسائر بسرعة كبيرة[71].

علاوة على ذلك، فإن التلوث الناجم عن الممارسات البيئية لشركة لافارج قد أضر بالقطاع الزراعي في المجتمع المحلي. حيث تسبب الغبار الذي خرج من صوامع المصنع في تلوث الهواء وزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والتي من المعروف أن لها آثارًا سلبية على النباتات وجودة المحاصيل. كانت الأرض المملوكة لشركة لافارج الأردن تستخدم في السابق للأغراض الزراعية، حيث قامت لافارج بشراء آلاف الأميال المربعة في منطقة الرشادية التي كانت تشكل فيما مضى حقول أشجار الزيتون والقمح والحبوب التي كانت مصدر الغذاء الوحيد الذي يعتمد عليه في المناطق النائية[72]. حيث تم استخدام هذه الأراضي من قبل شركة لافارج الأردن للتعدين، والتي سبب بدوره انكشاف صخور الإسفلت تحت السطح بسبب الانفجارات والحفر وفتحات المناجم العريضة بشكل غير قانوني فأصبحت المنطقة غير ملائمة للزراعة[73].

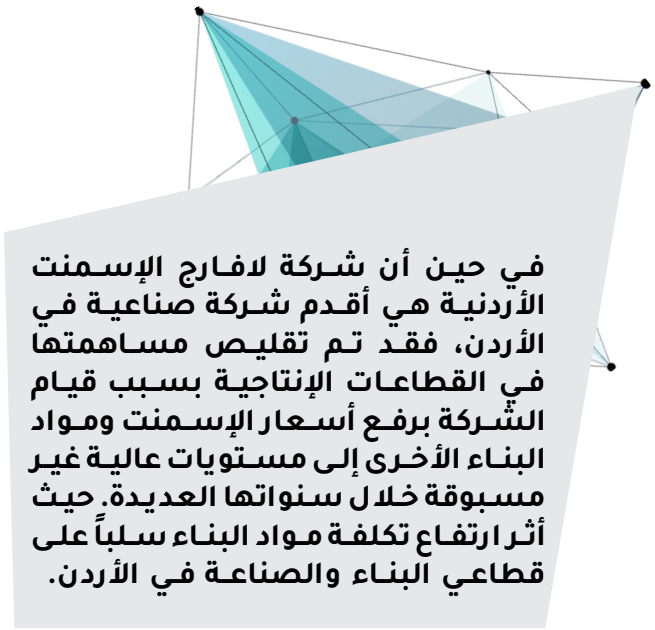

في حين أن شركة لافارج الإسمنت الأردنية هي أقدم شركة صناعية في الأردن، فقد تم تقليص مساهمتها في القطاعات الإنتاجية بسبب قيام الشركة برفع أسعار الإسمنت ومواد البناء الأخرى إلى مستويات عالية غير مسبوقة خلال سنواتها العديدة. حيث أثر ارتفاع تكلفة مواد البناء سلباً على قطاعي البناء والصناعة في الأردن.

3.2.2. المساهمة في التكنولوجيا والتقدم

على الرغم من اهتمام شركة لافارج للإسمنت الأردنية بتنفيذ مشروع ببنية تحتية نظيفة بدلاً من مصنع الفحيص، إلا أن بلدية الفحيص كانت مترددة في منح التصاريح اللازمة بسبب خطة الشركة المبهمة ونقص المعلومات الكافية[74]. في عام 2016، كانت شركة لافارج تخطط لهدم مصنع الإسمنت في الفحيص واستبداله بمصنع صديق للبيئة، كان من المفترض أن يشمل مراكز للتسوق والعقارات السكنية والتجارية والمرافق الطبية والمطاعم. ومع ذلك، عارض سكان المجتمع المحلي في الفحيص هذه الخطط حيث إن الوضع الحالي للأرض لا يسمح بوجود مشروع استثماري جديد يحتاج إلى إعادة تأهيل، ويجب إجراء دراسة بيئية مكثفة قبل تأسيسه[75]. في ما يتعلق بمبادرات الطاقة المتجددة، قامت الشركة بتشغيل مشروع للطاقة الشمسية ساهم في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 20 ألف طن سنويًا، حيث يتم توليد 40٪ من الكهرباء التي تزود محطة الرشادية بالطاقة الشمسية[76].

في تقرير المساهمين السنوي لعام 2019، ادّعت لافارج أنها تقدم دعمًا تقنيًا وماديًا بما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة للشركاء المحليين بدون توضيح أية تفاصيل. يمكن الافتراض بأن الشركة كانت تشير إلى مبادرة «بناء» المسؤولية الاجتماعية للشركات. والذي تبرعت لافارج الأردن من خلالها بمبلغ 100,698 دينار أردني للجمعيات الخيرية في المجتمع المحلي[77].

2.2.4 خلق فرص العمل ونوعية التوظيف

في الوقت الذي اشترت فيه لافارج مصانع الإسمنت الأردنية، عارض الاتحاد العام لعمال البناء تولي لافارج السيطرة على الشركة، مشيرًا إلى تسريحات محتملة للعمال تتعلق بإعادة هيكلة الشركة. ومع ذلك، في سياق اعترافها بقوة النقابة، دعت لافارج للتعاون مع الشركة باعتبارها أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين. كما وعدت بتحسين ظروف عملهم والتعهد بعدم تسريح العمال[78].

عام 2000، بدأت لافارج بتغيير نهجها الإداري وبدأت في فصل العمال، بحجة أن الفصل كان ضروريًا لتعويض خسارة الأرباح (على الرغم من حقيقة أن أرباحها قد زادت). تفاوضت لافارج مع النقابة وقدمت مخططات للتقاعد المبكر. وقد أفاد بعض العمال الذين قبلوا خطط التقاعد المبكر أنهم فعلوا ذلك بدافع الخوف، حيث نشرت الإدارة العليا شائعات بأن أولئك الذين رفضوا الدخول في نظام التقاعد المبكر سيتم طردهم دون تعويض. وعلى مدار العقدين الماضيين، انخرط الاتحاد في معارك دورية مع شركة لافارج تتعلق بشكل أساسي بإخفاق الشركة في الالتزام بالشروط المتفق عليها في خطط التقاعد المبكر[79].

أفاد أحد التقارير أن 50٪ من العمال الذين شملهم الاستطلاع في مصنع إسمنت الفحيص أبلغوا عن إصابتهم بأمراض الجهاز التنفسي، وزعم بعض العمال الذين شملهم الاستطلاع أن أكثر من ثلثي القوى العاملة الإجمالية في مصنع إسمنت الفحيص يعانون من الربو بسبب تعرضهم للغبار والهواء. في ظل الوضع الوبائي الحالي وانتشار فيروس «كورونا المستجد» تزيد أمراض الجهاز التنفسي من خطر حدوث مضاعفات في حالة إصابة العامل بهذا الفيروس[80]، ومن الجدير بالذكر أن مجمل أعداد العاملين في الشركة الأم والشركات التابعة لها يبلغ 609 عامل وعاملة.[81]

ومن القضايا التي يواجهها العمال بأنهم يحرمون من إجازة مرضية مدفوعة الأجر في حال لم يجتازوا الاختبارات الصحية، كما يفتقر العمال إلى الحصول على تقاعد مرضي مدفوع الأجر. هذا على الرغم من حقيقة أن قطاع الإسمنت يُنظر إليه على أنه قطاع خطير وبالتالي يتطلب تدابير شاملة للسلامة والصحة المهنية[82]. توفر الشركة تغطية كاملة في حالة وقوع حوادث في مكان العمل لأول 90 يوماً فقط، وبعد مضي 90 يوماً، يتلقى الموظفون 50 بالمائة من رواتبهم. ولا تبلّغ لافارج عن الوفيات والإصابات التي تحدث في مكان العمل، ما يثير تساؤلات حول الشفافية والممارسات الأخلاقية[83].

كان من بين العمال الذين شملهم الاستطلاع أحد الذين عملوا في قسم الأشعة السينية لأكثر من 20 عامًا، مع تعرض يومي للأشعة السينية لمدة 8 ساعات في اليوم. أفاد العامل أن الشركة فشلت في توفير معدات الحماية التي من شأنها أن تسمح له بالعمل بأمان في ظل هذه الظروف، على الرغم من وفاة اثنين من زملائه حتى الآن بسبب مرض السرطان. كما حدثت إحدى الوفيات الأخيرة بسبب سقوط عامل، ولا زالت القضية

في المحكمة لأن عائلة الموظف لم تحصل على تعويض عن خسارتها لغاية الآن[84].
اتهمت مجموعة لافارج هولسيم متعددة الجنسيات باتباعها سياسة غير معلنة تتمثل في استبدال العمال الدائمين بعمال متعاقدين من أجل خفض التكاليف. معظم العمال المتعاقدين من لافارج هم من فئة المهاجرين أو اللاجئين، ولا يتم منحهم عقودًا دائمة حتى عندما يلتزمون في العمل لأكثر من عام. كما أن الشركة تحرمهم من دفع أجر مقابل العمل الإضافي، أو إشراكهم في التأمين الصحي، وقروض الإسكان وغيرها من المزايا، ولا يتمتع العمال المتعاقدون بحرية الانضمام إلى النقابات. بالإضافة إلى أن هنالك ممارسات أخرى تتعلق بالتوظيف والتعاقد مع العمال ويحيطها الكثير من الغموض وخصوصاً بما يتعلق بالمزايا والحقوق عند الفصل[85].

تفتقر الشركة أيضاً إلى سياسة للنوع الاجتماعي، بما في ذلك سياسة التحرش الجنسي في مكان العمل. ومن الملاحظ وجود تمييز وتقسيم بين الجنسين في الوظائف في المصنع، بالإضافة إلى وجود العديد من التقارير التي تشير إلى عدم تشجيع العاملات على التقدم والترقية في العمل مقارنة بالذكور، واختيار الذكور للوظائف الإدارية العليا وعضوية مجلس الإدارة المكون من الذكور فقط[86]. وبالنسبة لإجازة الأمومة تحصل العاملات على 90 يوماً إجازة أمومة مدفوعة الأجر وساعة واحدة يوميًا للرضاعة الطبيعية، ولا توجد حضانة في مكان العمل، ولا يتم توفير علاوات وامتيازات[87].

أشار محمود الحياري، رئيس النقابة العامة لعمال البناء، إلى أن علاقة النقابة مع لافارج الأردن كانت دائمًا متوترة وفي خلاف دائم حول المخالفات والانتهاكات التي تقوم بها الشركة ضد العاملين فيها، فضلاً عن محاولة التنصل من مسؤولية الشركة في ما يتعلق بمزايا التأمين الصحي والامتيازات الأخرى. كما أفاد الموظفون الذين أُجبروا على الانضمام إلى ما أسمته الشركة نظام التسريح بحوافز، أن الشركة ستفشل في الوفاء بالتزاماتها الكاملة، وأفادوا أيضاً إن الشركة سوف تماطل في الوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في الاتفاقات التي تم الحصول عليها من خلال المفاوضة الجماعية للعمال، وقد أدى هذا بدوره إلى تصعيد النزاعات العمالية[88].

بعد قرار لافارج بفصل 300 عامل، رفعت النقابة دعوى ضد الشركة في المحكمة. في عام 2019، قضت المحكمة بأن الفصل كان تعسفياً، على أن يتم فصل 252 موظفًا، بشرط منحهم تعويضات تتراوح بين 50 و150 ألف دينار أردني، اعتمادًا على عوامل متعددة مثل قيمة الراتب الشهري وعدد سنوات الخدمة. كان على النقابة أيضًا رفع دعوى ضد الشركة في أعقاب إعلان إفلاسها في عام 2018، ولا زالت القضية مستمرة لغاية الآن. وكانت وزارة العمل قد فرضت وساطة بين النقابة وشركة لافارج الأردن على أمل تسوية الأزمة سلمياً، في إطار اللجوء الإجباري إلى التحكيم وإجراءات التوفيق والوساطة المعقدة قبل الإضراب الذي يجب أن يشارك فيه مسؤولو النقابة. ولكن هذا لم يمنع العمال من الإضراب.

3.2. الاعتبارات البيئية لتأثير لافارج الأردن على التنمية المستدامة

يعتبر غبار الإسمنت من ملوثات الهواء الرئيسية، حيث يحتوي على مواد خطرة مثل المركبات القلوية والكروم. يمكن أن يؤدي غبار الإسمنت إلى أمراض الجهاز التنفسي والجلد والعين، وغالباً ما يحتوي هذا الغبار على السيليكا، وهي مادة مسببة لمرض السرطان. وتمثل لافارج بذلك تهديداً وخطراً كبيراً على المجتمع وعلى النظام البيئي بكامله[89].

في الفحيص، أشار أحد أفراد المجتمع المحلي بأن الغبار والانبعاثات الكيماوية الناتجة عن المصنع أضرت بصحتهم، وأنهم نظموا عدة احتجاجات ضد مصنع الإسمنت على مر السنين. حيث يساهم غبار الإسمنت الثقيل الناتج عن عمليات الإنتاج في المصنع في تلوث الهواء وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ما يتسبب في إلحاق الضرر بالنظام البيئي وصحة المجتمع المحلي[90].

أشار سكان المنطقة إلى أن انبعاثات الغبار قد تحسنت إلى حد ما بعد تركيب فلاتر جديدة، لكن وجود الغبار الأسود الثقيل في الهواء في الفحيص انتهى فقط بعد الإغلاق الجزئي للمصنع في عام 2013. مزيج انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المصنع، واستخدام مصادر

المياه العذبة كمبرد أثناء معالجة الإسمنت، واستخدام المتفجرات لبناء ممرات التعدين، قد تسبب أيضًا في إتلاف الأرض الغنية بالمعادن. ومع ذلك، فإن الدراسات التي أجرتها لافارج الأردن ووزارة البيئة لتقييم الظروف البيئية للأراضي المملوكة لشركة لافارج الأردن سرية ولا يمكن الوصول إليها لعامة الناس، ما يجعل من المستحيل قياس النطاق الكامل للضرر الناجم بدقة[91]. وهذا طبعاً ينجم عن غياب قوانين تلزم الشركات بالإفصاح عن هذه المعلومات وتوفيرها للجهات المتأثرة، ما لا يتلاءم مع مبادئ التنمية المستدامة.

على الرغم من عدم وجود دراسات جيولوجية، أشار التصوير الجوي الأخير من المركز الجغرافي الملكي إلى أن التعدين الزائد في المحاجر أدى إلى نضوب التربة، وتنص القوانين المحلية على أن «الجدران في المحجر يجب ألا يزيد ارتفاعها عن 30 مترًا»، وأن الجدران التي يزيد ارتفاعها عن 10 أمتار «يجب أن تميل بزاوية لا تقل عن عشر درجات»[92]. بحسب رئيس بلدية الفحيص، جمال حتر، تظهر الأدلة الفوتوغرافية أن بعض المحاجر تقترب من زاوية مستقيمة عند مستويات ارتفاع تتراوح بين 50-70 مترًا[93].

اختارت الشركة إغلاق مصنعها الرئيسي في الفحيص والذي يقدر بسعة مليوني طن في عام 2013 بعد ضغط من سكان المنطقة، وهذا منعها من التحول إلى أنواع وقود منخفضة التكلفة مثل الفحم الخطر بيئيًا[94]. وكانت وزارة البيئة قد رفضت في عام 2005 الموافقة على استخدام شركة لافارج الأردن لفحم الكوك البترولي، ووجدت أن «الوضع البيئي الحالي لهذه المناطق لا يمكن أن يتحمل أي تلوث إضافي»[95]. لكن في عام 2011، تراجعت وزارة البيئة عن موقفها السابق ومنحت موافقتها[96].

في الرشادية، تمكنت شركة لافارج من تجنب مخاوف المجتمع المحلي. ومع ذلك، فإن اختيار لافارج استخدام الفحم في إنتاج الإسمنت كمصدر للطاقة بغية تقليل تكاليف التشغيل قد تسبب بمشاكل تتعلق بالصحة والسلامة للمجتمع. ينظر العلماء وخبراء الصحة عمومًا إلى الفحم باعتباره أحد مصادر الطاقة الأكثر خطورة وضررًا عبر مقاييس مختلفة مثل معدلات الوفيات والمشاكل الصحية التي يمكن أن تسهم في ذلك، وانبعاثات الكربون وتأثير التعدين على البيئة. أدى فشل الشركة في التخلص الآمن من نفايات الكوك البترولي إلى إصدار وزارة البيئة تحذيرًا لها في عام 2013 [97]. كما اتُهمت لافارج بالتهرب من مسؤوليتها البيئية لإعادة تأهيل الأراضي المتضررة من ممارساتها التجارية وانتهاك القوانين المحلية الأردنية. أشارت التقارير السنوية لشركة لافارج الأردن إلى أنها زرعت الأشجار في الأرض التي تمتلكها. إن وجود مصنع للإسمنت في الرشادية على بعد أمتار قليلة من أطراف محمية ضانا للمحيط الحيوي في وادي الأردن يهدد أيضًا بإلحاق الضرر بالتنوع البيولوجي والموائل الطبيعية المحلية[98].

أدى استخدام لافارج الأردن للمياه العذبة كمبرد إلى تلوث المياه في كل من الفحيص والرشادية، وفي عام 2018 تم التحقيق مع مصنع لافارج بعد اتهامات بأنه ساهم بتلويث نبع «اللحثا»، بعد أن اشتكى سكان المنطقة من أن المصنع كان يتخلص بشكل غير قانوني من النفايات في الربيع. حيث كان يستخدم السكان «نبع اللحثا» للري والماشية، واشتكى السكان من أن التلوث الذي تسببه لافارج أدى إلى نفوق أغنامهم. كما أظهرت نتائج الفحوصات المخبرية التي أجرتها الجمعية العلمية الملكية ووزارة الصحة أن المياه لا تحتوي على ملوثات كيميائية «مثيرة للقلق»، ولكن تعكرها مرتفع للغاية وغير صالح للاستخدام. كما اكتشف فريق التفتيش التابع للوزارة أن المصنع قد ترك «أكوامًا ضخمة من جفت الزيتون» وهي مادة تعتبر وقودًا بديلًا شائعاً يستخدمه المصنع في الأفران. وأشارت وزارة البيئة إلى أن سوائل مخلفات الزيتون يمكن أن تكون قد تسربت ووصلت إلى النبع، وحثت الوزارة شركة لافارج على تخزين بقايا الزيتون بطريقة أكثر مسؤولية تجاه البيئة. نفت لافارج الأردن في تصريح للصحافة ردا على شكاوى السكان بأنها تقوم بالتخلص من النفايات في مناطق غير مخصصة لهذا الغرض، مؤكدة أنها تعتقد أن «هناك نفايات أخرى تساهم في تغيير اللون المائي لا علاقة لها بالزيتون»[99].

ومع ذلك، هناك مخاوف أخرى بشأن تلوث المياه الذي تسببه لافارج، مع وجود احتمال تسبب المتفجرات المستخدمة في بناء مقالع الألغام في أضرار بالمياه الجوفية في الفحيص، مع إغراق منطقة التعدين المملوكة للشركة بأحواض مياه ملوثة، حيث تملأ المياه الجوفية الفراغ بين جزيئات التربة والصخور المتصدعة تحت سطح الأرض.

4.2. الاعتبارات الاجتماعية والقانونية

تنص المادة (117) من الدستور الأردني على ما يلي "كل إمتياز يعطى لمنح أي حق يتعلق بإستثمار المناجم أو المعادن أو المرافق العامة يجب أن يصدق عليه القانون". وعلى الرغم من ذلك، لم يتم تبني قانون الخصخصة لعام 2000 إلا بعد بيع شركة مصانع الإسمنت الأردنية في تشرين الأول 1998[100-101]. وهكذا تمت الصفقة بين مجموعة لافارج والحكومة الأردنية في وسط ضبابية في النصوص القانونية. في عام 2012، قضت المحكمة الدستورية الأردنية بأن دخول شريك استراتيجي جديد إلى شركة موجودة مسبقًا لا يتطلب تجديد حقوق الامتياز، وبالتالي لا يتطلب تصديقًا عبر قانون جديد.

في عام 2017، أحالت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية (JIACC) قضية تخص شركة لافارج الأردن إلى المدعي العام، بعد أن أثبت التحقيق أن مزاعم التبرع بـ 835 طنًا من الإسمنت كاذبة[102]. في نفس العام، أفادت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية أن رئيسها، محمد علاف، التقى بممثلين محليين من الفحيص وماحص، طالبوا فيها بإجراء تحقيق في الفساد المزعوم بعد خصخصة مصانع الإسمنت الأردنية في عام 1998[103]. وفي عام 2018 قدم أصحاب الأراضي شكوى قانونية ضد شركة لافارج للإسمنت الأردنية «لحيازتها بصورة غير مشروعة على أراضٍ في منطقة الفحيص التي أقيم عليها المصنع».[104] وصرح رئيس لجنة تقييم الخصخصة، أن اللجنة لم تستطع إيجاد سبب اختيار لافارج كشريك استراتيجي، وهذا الافتقار للشفافية طوال عملية خصخصة الأصول الوطنية مثير للقلق، حيث يمكن أن تمهد هذه المعاملات الغامضة الطريق للفساد[105].

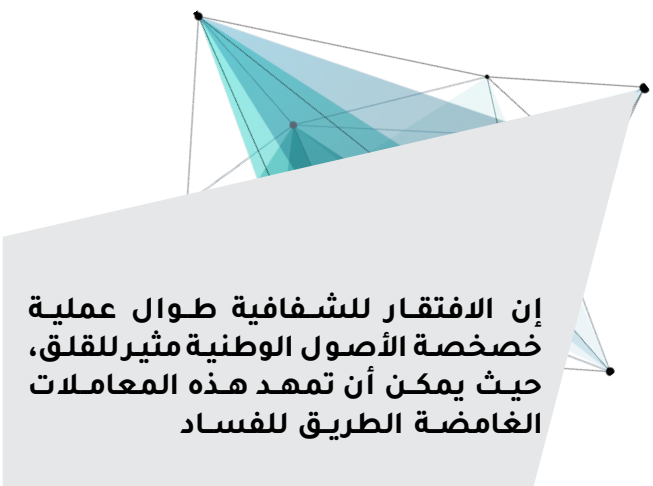

إن الافتقار للشفافية طوال عملية خصخصة الأصول الوطنية مثير للقلق، حيث يمكن أن تمهد هذه المعاملات الغامضة الطريق للفساد

5.2. التوصيات

توضح حالة لافارج الأردن الثغرات الموجودة في الإطار التنظيمي الوطني، والتي تستند إلى عدم وجود قوانين واضحة لمساءلة قطاع الأعمال، وآليات إنفاذ غير كافية للقوانين الموجودة، والقوانين الغامضة التي تحكم عمل القطاع الخاص، وقمع الفاعلين المدنيين مثل النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية المحلية. ومن أجل بناء هيكل داعم شامل للتنمية المستدامة في الأردن، يوصي التقرير بما يأتي:

- وضع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على أساس مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تحفظ مصالح مختلف الأطراف، من خلال اتباع توجيهات الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات، التي تنص على إقامة حوار منتظم ومناقشة المجالات الممكنة للتعاون مع الحكومة وكل الجهات الفاعلة ذات الصلة على أن تضع الخطة آليات واضحة للمتابعة والشفافية.
- وضع آليات تنظيمية أكثر صرامة للشركات في مناطق التنمية لضمان الامتثال للقانون المحلي والدولي، ولتعكس روح ونص اتفاقيات التجارة الحرة بشكل أفضل.
- تعديل قانون العمل الأردني لتوسيع حماية حقوق العمال وحريات تكوين الجمعيات وحرية المفاوضة الجماعية، وإنهاء الممارسات التمييزية.
- تعديل المادة 44 من قانون العمل التي تحرم غالبية العاملين في القطاع الخاص من حق الدخول في مفاوضة جماعية مع أصحاب العمل.
- تعديل المادة 98 من قانون العمل دالتي تقيد حق العمال في مختلف القطاعات في تكوين نقابات.
- المصادقة على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، والاتفاقية رقم 190 المتعلقة بالعنف والتحرش.
- توسيع أو اعتماد آليات لضمان الامتثال للقوانين القائمة.
- زيادة عدد مفتشي وزارة العمل وهيئة تنظيم الطاقة والمعادن والكيانات الأخرى المكلفة بإنفاذ ممارسات الأعمال.
- إشراك منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في تشكيل إطار عمل تشاركي للمساءلة ومشاريع التنمية المستدامة.
- اعتماد قوانين أكثر صرامة في ما يتعلق بالشفافية والمساءلة في كل من القطاعين الخاص والعام، وتفويض التقارير المالية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية العامة.
- إجراء رصد وتقييم منتظمين لجميع مشاريع التنمية المستدامة.
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية القائمة على التقشف، والتي عملت تاريخياً على تعميق فجوة عدم المساواة في الثروة وترك السكان الضعفاء بدون شبكة أمان اجتماعي.
- تغيير قوانين الضرائب الحالية لتحقيق نظام ضريبي أكثر تقدمًا وإنصافًا.
- إنشاء نظام حماية اجتماعية أكثر شمولاً والالتزام بإعادة تشكيل برامج الحماية الاقتصادية والاجتماعية لتعكس التزام الأردن بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الإجراءات وليس فقط بالأفعال.

1. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. المراجعة الوطنية للأردن 2017،
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/15110Jordan.pdf
2. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "خطة استراتيجية." 2020، https://mop.gov.jo/En/List/Strategic_Plan.
3. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. "تقارير المتابعة والتقييم". https://mop.gov.jo/En/List/Follow_up_and_Progress_reports.
4. "The World Bank in Jordan: Overview." World Bank, 1 Oct. 2020, www.worldbank.org/en/country/jordan/overview.
5. "The World Bank in Jordan: Overview." World Bank, 1 Oct. 2020, www.worldbank.org/en/country/jordan/overview.
6. دائرة الإحصاءات الأردنية. "الأرشفة." 2020، http/dosweb.dos.gov.jo/extrd_09_2020_e.
7. نعيم القاضي وباسم لوزي."تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الأردني"، 2017، المجلة الدولية للأبحاث الأكاديمية في مجال الأعمال والعلوم الاجتماعية. 3106/7ijarbss/v7-i/7.10.6007.
8. البنك المركزي الأردني."الاقتصاد الأردني من خلال الأرقام". 2020، https/www.cbj.gov.jo/pages/viewpage.aspx?pageid=46.
9. دائرة الإحصاءات العامة، "24.7% معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2020"،
10. http://dosweb.dos.gov.jo/ar/unemp_q4_2_2021/،2020
11. التقرير الشهري للمالية العامة آذار 2021، وزارة المالية www.mof.gov.jo.
12. قائمة رؤساء الوزراء في الأردن. مكتبة الملك الحسين. http://www.kinghussein.gov.jo/government2_list.html.
13. شاكر جرّار، دعاء علي. "الأردن وصندوق النقد الدولي: ثلاثون عامًا من «الإصلاحات»"، حبر، الخميس 18 تموز 2019. www.7iber.com/politics-economics/%d9%85%d9%84%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b1%d8%af%d9%86-%d9%88%d8%b5%d9%86%d8%af%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%82%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a/.
14. موقع وزارة المالية الإلكتروني ، www.mof.gov.jo
15. مجلس السياسة الاقتصادية الأردنية. "خطة النمو الاقتصادي 2018-2022". 2018، http/extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/jor170691.pdf.
16. هيئة الاستثمار الأردنية. "ملف تعريف القطاع"-https://www.jic.gov.jo/wp-content/uploads/2018/07/Sector-Profile-Agriculture-Final-Mar-2018-JIC-HAS-020418-1.pdf , 2018 .
17. هيئة الاستثمار الأردنية. "ملف تعريف القطاع"-https://www.jic.gov.jo/wp-content/uploads/2018/07/Sector-Profile-Agriculture-Final-Mar-2018-JIC-HAS-020418-1.pdf , 2018 .
18. قانون الاستثمار الأردني رقم 30، لعام 2014. https/www.jic.gov.jo/en/investment-law-3/
19. "Home: SDG Impact Jordan." *SDG Impact Jordan*, www.sdgimpactjordan.org/.
20. يحيى العجاجي. "سيناريو المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأردن: سياق التحول"، 2017، المجلة الدولية للهندسة وعلوم الإدارة، https/dea.lib.unideb.hu/dea/bitstream/handle/2437/243974/File_UP_0_Al-Daaja_corporate_social_contribution_scenario_in_Jordan_transformation_context.pdf?sequence=1&isallowed=y.
21. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "تقرير الاستثمار العالمي" ، 2020 ،
22. UNCTAD. "World Investment Report", 2020, https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf.
23. غيث ناصر العيتان. "محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن (تحليل أولي)"، 2011، https/ssrn.com/abstract=1913052 أو http/dx.doi.org/102139/SSRN.1913052
24. المرصد العمالي. "تقرير حول ظروف عمل العاملين في مصنع القمة للألبسة 2017."
http://phenixcenter.net/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82/
25. المعهد الدولي للتنمية المستدامة."سلسلة أفضل ممارسات المعهد الدولي للتنمية الصناعية: متطلبات الأداء في معاهدات الاستثمار"؛ https/www.iisd.org/system/files/publications/best-practices-performance-requirements-investment-treaties-en.pdf
26. الاستبيانات المؤسسية.البنك الدولي، 2019، www.enterprisesurveys.org/en/data/exploreeconomies/2019/jordan.
27. الاستبيانات المؤسسية.البنك الدولي، 2019، www.enterprisesurveys.org/en/data/exploreeconomies/2019/jordan.
28. تقارير ممارسة أنشطة الأعمال – بيان عن اختلافات في البيانات" البنك الدولي. 2020،
https://www.albankaldawli.org/ar/news/statement/2020/08/27/doing-business---data-irregularities-statement
29. رامي تباشات."الإصلاح الإداري في الأردن: ضرورة إصلاح الهيكل البيروقراطي"المراجعة الدولية للإدارة والتسويق، 2015.5.45-0016750/51.10.12816.

30. المنتدى الاستراتيجي الأردني."تحديات بدء مشروع صغير في الأردن. 2013 http/jsf.org/sites/default/files/ChallengeGes%20of%20Startic%20A%20Small%20Business%20in%20Jordan_1.pdf
31. هيئة تقييم الخصخصة الأردنية. تقرير تقييم مفوضية التخصيص. 2014.
32. https://app.box.com/s/lahlq1zw0rjyjt517lbm.
33. تسيتسيراجوس ، ديميتريس. "في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تنطلق الطاقة المتجددة". المنتدى الاقتصادي العالمي ، 8 نوفمبر 2016. www.weforum.org/agenda/2016/11/renewable-energy-middle-east-north-africa/
34. Risk Advisory. "مؤشر تحديات الفساد لعام 2019" 2020، https/www.riskadvisory.com/campaigns/cuption-challenges-index-2019-reveal/
35. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. "البرنامج العالمي لمكافحة الفساد: مجموعة أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد." الطبعة الثانية ، فيينا ، فبراير 2004.
36. الفساد "الخاص" أكثر من "العام""، موقع عمون نيوز، 2014، https://www.ammonnews.net/article/206263
37. هيئة تقييم الخصخصة الأردنية. تقرير تقييم مفوضية التخصيص. 2014.
38. https://app.box.com/s/lahlq1zw0rjyjt517lbm.
39. تلقي اللجنة شكوى بشأن الفساد المزعوم لمصنع الإسمنت، صحيفة "الأردن تايمز، 2017" www.jordantimes.com/news/local/jiacc-receives-complaint-over-alimated-cement-facture-courting.
40. رشيد الشفافية الدولية - الأردن. "تقرير الظل الذي يستعرض التقدم المحرز في الأردن للأهداف رقم 4 ، 5 ، 6 و 10 تحت الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة." 2019.
41. منتدى الاستراتيجيات الأردني."بوابة مكافحة الفساد". 2017، http/www.jsf.org/sites/default/files/acc_0.pdf
42. دائرة الإحصاءات الأردنية. "الأرشفة." 2020، http/dosweb.dos.gov.jo/extrd_09_2020_e.
43. لجنة الاستثمار الأردنية."الوصول إلى الأسواق"2020، https/www.jic.gov.jo/en/reasons-to-invest-in-jordan/market-access"
44. تقرير المالية العامة، وزارة المالية، آذار 2021، www.mof.gov.jo
45. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية؛ شبكة العالم الثالث؛ برنامج الدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."اتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية". كانون الأول 2006، http/www.annd.org/data/item/pdf/1.pdf
46. الاتحاد الأوروبي."التعامل مع تحديات الدول النامية في تنفيذ التجارة الحرة"، 2017. https/www.europarl.europa.eu/Meetdocs/2014_2019/documents/acp/dv/study/studyen.pdf
47. وزارة العمل. "قائمة المعاهدات الدولية." 2020.
48. قانون حماية البيئة (رقم)(52) لسنة 2006.
49. وزارة البيئة"، جمعية "إداما" للطاقة والمياه والبيئة، 2019، الموقع الإلكتروني Jordanewe.com/about-sector/ministry-environment.
50. صائب خريسات."تآكل التربة وتدهور الأراضي في المرتفعات في الأردن"، 2013, 171.
51. تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2018. وزارة الخارجية الأمريكية، 2019، https/jo.uembassy.gov/wp-content/uploads/sites/34/human-right-report-jordan.pdf.
52. رشيد الشفافية الدولية - الأردن. "تقرير الظل الذي يستعرض التقدم المحرز في الأردن للأهداف رقم 4 ، 5 ، 6 و 10 تحت الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة." 2019
53. لافارج هولسيم في الشرق الأوسط وأفريقيا". لافارج ، مجموعة لافارج هولسيم ، 2020"
54. https://lafargeholcim.co.tz/lafargeholcim-middle-east-africa/.
55. تقرير لجنة تقييم التخاصية.
56. الإسمنت العالمي، "التركيز على الإسمنت الأردني" 2011، https/www.globalcement.com/magazine/articles 737-jordanian-cement-focus.
57. لافارج في الأردن. لافارج ، مجموعة لافارج هولسيم ، 20 ديسمبر 0182
58. www.lafarge.com.jo/en/1_1-Lafarge_in_Jordan.
59. لافارج هولسيم في الشرق الأوسط وأفريقيا". لافارج ، مجموعة لافارج هولسيم ، 2020"
60. https://lafargeholcim.co.tz/lafargeholcim-middle-east-africa/.
61. لافارج في الأردن. لافارج ، مجموعة لافارج هولسيم ، 20 ديسمبر 2018
62. www.lafarge.com.jo/en/1_1-Lafarge_in_Jordan
63. لافارج في الأردن. لافارج ، مجموعة لافارج هولسيم ،https://www.lafarge.com.jo/en/1-AboutUs. ,
64. باربرا كوبر و ديانا كيروز وميشيل ريمرسما وجوين والسترا ولينا ويكستروم."رسم خرائط لعمليات هايدلبرغمنت ولافارج هولسيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" 2020، 10.13140/RG.2.2.10323.81440.
65. لافارج في الأردن". لافارج ، مجموعة لافارج هولسيم ، 20 ديسمبر 2018

66. www.lafarge.com.jo/en/1_1-Lafarge_in_Jordan
67. بيان نقابة العاملين في البناء عن النزاع بين العاملين في شركة لافارج، https://www.ammonnews.net/article/347889
68. فرح عطيات. "مخاطبة "لافارج" لتقييم الأثر البيئي لعملية تفكيك مصنع الفحيص". جريدة الغد. 3 أيلول 2020، https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B4%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-/1%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B
69. دلال سلامة. "22 عامًا من «لافارج» في الأردن: مخالفات بيئية، نزاعات عمالية، وإعسار". 23 تشرين الأول 2020. https://www.7iber.com/politics-economics/22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/.
70. بيان رسالة شركة الإسمنت الأردنية لافارج، كما ورد في التقرير السنوي للشركة عام 2019. https://www.lafarge.com.jo/sites/jordan/files/atoms/files/e_lafarge_annual_report_2019.pdf.
71. [1]لافارج للاسمنت الأردن "إعلان عن الإعسار".2018.
72. https://www.lafarge.com.jo/en/declaration-insolvency.
73. ضرغام العزة. "الاستئناف تفسخ قرار بداية السلط الموافقة على إشهار إعسار شركة لافارج". صحيفة الرأي، 2020، 10555076/http://alrai.com/article
74. لافارج الأردن تدعو 1405 دائنين للمضي قدماً". الساعة ، يونيو 2020.
75. https://alsaa.net/article-132579
76. "مجلس إدارة لافارج الأردن يناقش الحلول لضمان استمرارية الشركة والنهوض بها"، جريدة الدستور، 2019
77. 2019,https://www.addustour.com/articles/1106172-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%8A%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D9%87%D8%A7.
78. مرصد العمل الأردني. "بعد تقدّمها لقانون الإعسار.. تساؤلات حول مصير العاملين في "لافارج"". يوليو 2020 http://labor-watch.net/ar/read-news/151732.
79. مرصد العمل الأردني. "العاملون في "لافارج" يحتجون على إنهاء خدمات 200 عامل".
80. ، نوفمبر 2019، 151461/http://labor-watch.net/ar/read-news
81. وزير العمل يتدخل في أزمة موظفي لافارج ويستدعي إدارة الشركة"، موقع سواليف، 2019،
82. https://sawaleif.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%8A%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B8%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%88-508004/.
83. مرصد العمل الأردني. "الاستجابة لمطالب العمال المفصولين من "لافارج"". http://labor-watch.net/ar/read-news/151461.
84. حاتم قطيش. "أزمة لافارج: القصة الكاملة"، موقع جرنان، www.jrannan.com/2019/11/lafarge.html
85. ترفض بلدية الفحيص تجديد تصريح لافارج"، صحيفة جوردان تايمز، آب 2014، http/www.jordantimes.com/news/local/fuheis-municalality-refuses-reenewe-lafarge-permit
86. دلال سلامة. "22 عامًا من «لافارج» في الأردن: مخالفات بيئية، نزاعات عمالية، وإعسار". 23 تشرين الأول 2020. https://www.7iber.com/politics-economics/22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/.
87. دلال سلامة. "22 عامًا من «لافارج» في الأردن: مخالفات بيئية، نزاعات عمالية، وإعسار". 23 تشرين الأول 2020. https://www.7iber.com/politics-economics/22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/.
88. دلال سلامة. "22 عامًا من «لافارج» في الأردن: مخالفات بيئية، نزاعات عمالية، وإعسار". 23 تشرين الأول 2020. https://www.7iber.com/politics-economics/22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/.
89. البلدية تستجيب للمثير لافارج: نحن من يقرر مستقبل أراضي الفحيص". آفاق نيوز ، مايو 2018، https://afaqnews.net/12646/

90. سوزان غوسوس. "توافق بلدية فحيص على خطة استثمار لافارج، عشرات السكان يحتجون على المشروع"، الموقع الإلكتروني لصحيفة جوردان تايمز، حزيران 2016، JordanTimes.com/news/local/fuheis-municipality-approves-lafarge-investmentplan-dogens-reasidents-protest-project.
91. هناء نمروقة."استقالة أعضاء مجلس الفحيص من مشروع التنمية الحضرية المخطط له في لافارج" الأردن تايمز، 2017، www.jordantimes.com/news/local/fuheis-countorors-resign-over-lafarge's-planned-urban-development project.
92. دلال سلامة. "22 عامًا من «لافارج» في الأردن: مخالفات بيئية، نزاعات عمالية، وإعسار". 23 تشرين الأول 2020. https://www.7iber.com/politics-economics/22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/.
93. ديانا كيروز ولينا ويكستروم."الامتثال في مجال العمل في قطاع الإسمنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير عن زيارة التحقق الميداني إلى لافارج جوردان الإسمنت واللفارج جوردان، البحث والمشورة في بروفوندو، مايو 2020، https/www.profundo.nl/download/bwi2005.
94. ديانا كيروز ولينا ويكستروم."الامتثال في مجال العمل في قطاع الإسمنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير عن زيارة التحقق الميداني إلى لافارج جوردان الإسمنت واللفارج جوردان، البحث والمشورة في بروفوندو، مايو 2020، https/www.profundo.nl/download/bwi2005.
95. ديانا كيروز ولينا ويكستروم."الامتثال في مجال العمل في قطاع الإسمنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير عن زيارة التحقق الميداني إلى لافارج جوردان الإسمنت واللفارج جوردان، البحث والمشورة في بروفوندو، مايو 2020، https/www.profundo.nl/download/bwi2005.
96. [1] التقرير السنوي للشركة لعام 2018 file:///C:/Users/Ahmad%20Awad/Downloads/a_lafarge_annual_report_2018_updated.pdf
97. باتيل ماهندرا وميشرا مانيش."الصحة والسلامة المهنية في صناعة الإسمنت. مجلة " International Journal of Research in Engineering, Science and Management, Volume-2, issue-3 March-2019، "https/www.ijresm.com/vol.2_2019/vol2_ISS3_March19/ijresm_v2_i3_201.pdf
98. ديانا كيروز ولينا ويكستروم."الامتثال في مجال العمل في قطاع الإسمنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير عن زيارة التحقق الميداني إلى لافارج جوردان الإسمنت واللفارج جوردان، البحث والمشورة في بروفوندو، مايو 2020، https/www.profundo.nl/download/bwi2005.
99. ديانا كيروز ولينا ويكستروم."الامتثال في مجال العمل في قطاع الإسمنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير عن زيارة التحقق الميداني إلى لافارج جوردان الإسمنت واللفارج جوردان، البحث والمشورة في بروفوندو، مايو 2020، https/www.profundo.nl/download/bwi2005.
100. النقابة العمالية الصناعية العالمية (Industri-ALL)."العمال يحشدون عالميًا ضد انتهاكات حقوق الإنسان في لافارج-هولسيم" 2016، http/www.industriall-union.org/workers-mobilize-world-against-lafargeholcim-human-rights-violations
101. الأردن: تدعو النقابات ومجموعات الحقوق وزارة العمل إلى تعديل مواد قانون العمل المتعلقة بالمفاوضة الجماعية وحرية تكوين الجمعيات - مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، 2020، www.business-humanrights.org/en/latest-news/jordan-trade-unions-and-rights-groups-call-on-the-government-to-Amend-Labour-law.
102. ديانا كيروز ولينا ويكستروم."الامتثال في مجال العمل في قطاع الإسمنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير عن زيارة التحقق الميداني إلى لافارج جوردان الإسمنت واللفارج جوردان، البحث والمشورة في بروفوندو، مايو 2020، https/www.profundo.nl/download/bwi2005.
103. مقابلة شخصية مع محمود الحياري، رئيس النقابة العامة للعاملين في البناء، كانون الثاني 2021.
104. "أخطار الغبار الخرسانية والإسمنتية"، هاسبود؛ https/www.haspod.com/blog/health/concret-cement-dust-health-hazards
105. رفض سكان الفحيص قرارات الوزارة في قضية أرض لافارج"، صحيفة جوردان تايمز، أيار 2018، www.jordantimes.com/news/local/fuheis-rejectents-ministers-decisions-lafarge-land-case.
106. دلال سلامة. "22 عامًا من «لافارج» في الأردن: مخالفات بيئية، نزاعات عمالية، وإعسار". 23 تشرين الأول 2020. https://www.7iber.com/politics-economics/22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/.
107. دلال سلامة. "22 عامًا من «لافارج» في الأردن: مخالفات بيئية، نزاعات عمالية، وإعسار". 23 تشرين الأول 2020. https://www.7iber.com/politics-economics/22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/.
108. قانون التعدين رقم 131 لسنة 1966 ، المادة 89
109. http://eis.memr.gov.jo

110.رفض سكان الفحيص قرارات الوزارة في قضية لافارج"، جريدة جوردان تايمز، أيار2018،
www.jordantimes.com/news/local/fuheis-residents-reject-ministrys-decisions-lafarge-land-case
111."الأردن يمنع الفحم البترولي بمصانع الإسمنت لحماية البيئة." الجزيرة، 2005،
https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2005/1/11/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D
9%86-%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AD%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84%D9%8A-
%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%86%D8%B9
112.لافارج تعتزم استخدام الفحم الحجري في الاردن رغم تحريمه دوليا". موقع ال اف جو، 2011.
19064=http://www.allofjo.net/index.php?page=article&id
113.وزارة البيئة تنذر مصنع اسمنت الرشادية". صحيفة الرأي،2013، http://alrai.com/article/588160.html
114.دلال سلامة. "22 عامًا من «لافارج» في الأردن: مخالفات بيئية، نزاعات عمالية، وإعسار". 23 تشرين الأول
https://www.7iber.com/politics-economics/22-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8B%D8%A7-.2020
%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86/.
115.هنا نمروقة. "لم يتم العثور على "ملوثات مقلقة" في لاحثا - وزارة البيئة"، صحيفة جوردان تايمز، 2018،
www.jordantimes.com/news/local/no-wornter-pollutants-founded-lahtha-spring-penness-environment-
ministry.
116.دستور المملكة الأردنية الهاشمية، 1952، http/www.cco.gov.jo/en-us/jordanian-constitution
117.قرار المجلس العالي لتفسير الدستور رقم 5 للعام 2012. منشور في العدد 5158 من الجريدة الرسمية.
118.تقرير لجنة تقييم التخاصية. الفصل الثالث، دستورية الخصخصة.
119.تلقي اللجنة شكوى بشأن الفساد المزعوم لمصنع الإسمنت، صحيفة "الأردن تايمز، 2017"
www.jordantimes.com/news/local/jiacc-receives-complaint-over-alimated-cement-facture-courting.
120.هيئة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية ، 2017
http://www.jiacc.gov.jo/Ar/NewsDetails/%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%86%D
8%B2%D8%A7%D9%87%D8%A9_%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D9%84_%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%
D8%A7%D9%8B_%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7_%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF_%D8%A7
%D9%84%D9%89_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1_.
121.رؤية نيوز، "ملاك الأراضي يقاضون لافارج جوردان لصناعة الإسمنت، نوفمبر 2018، Land / EN.Royanews.tv/news/15742
Mowners-Sue-Lafarge-Jordan-Cement-Facture.
122.تصريح عمر الرزاز رئيس لجنة تقييم التخصيص 2014. -https://www.addustour.com/articles/150475
%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B2%D8%A7%D8%B2-%D8%B3%D9%86%D8%AF-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-
%D8%AA%D9%85%D9%84%D9%83%D9%87-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%AC-
%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%B9%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%87%D8%A7-
%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%83%D9%85%D8%A7-
%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A1?desktop=1.